لا يمكن لهذه الأحداث إلا أن تكون لها تأثيرات بيئية سلبية في البلدان الفقيرة. ليس فقط لأنها تستنزف الموارد التي يمكن استخدامها من حيث المبدأ لغايات بناءة، بما في ذلك التحسين البيئي، بل إنها أيضا تميل إلى إحداث تسابق في الحصول على العملة الأجنبية، إما لدفع خدمة الديون وإما للتعويض عن أرباح التصدير المتناقصة. ويمكن لهذا السباق أن يؤدي إلى تنمية نشاطات جديدة غير صحيحة بيئيا مثل إنتاج بعض محاصيل التصدير الزراعية التجارية أو الإفراط في قطع الغابات المدارية من أجل صادرات الأخشاب، وقد تجري إعاقة استثمارات الحماية اللازمة (كروز وربيتو ١٩٩٢)، ما يؤدي أيضا إلى رغبة يائسة لتقليل النفقات والمنافسة الزائدة التي تكون ضمن أشياء أخرى قد تشجع نظاما متراخيا (رخيصا) لحماية البيئة، ويحتمل أنها أدت كذلك إلى الاستغلال الزائد لبعض الموارد غير القابلة للتجدد، مما أدى إلى نقص حاد في احتياطيها وأسعار أرخص قد تغطي على أوضاع هذا النقص (بانكر وأهيرن، ١٩٩٢)، وهذه حجة ضد الاقتصاديين الذين يدَّعون أن مؤشرات الأسعار ستتحكم في أي اتجاه نحو الاستنزاف الزائد للموارد غير القابلة للتجدد.

كان مفهوم التبادل غير المتكافئ القائل إن الدول المتقدمة الغنية تتلقى على المدى الطويل واردات من الدول الفقيرة بأسعار أقل من قيمتها، تكملة لملاحظات بعض الرافضين في العالم، ونادرا ما أخذت هذه الملاحظة في الحسبان. إن الاعتبارات المثارة حاليا من قبل اقتصاديي البيئة هي أن استخراج الموارد غير القابلة للتجدد كان يحدث دائما بتكلفة أقل بكثير من تكلفته الحقيقية، باعتبار أنه لم يجرِ تقييم مخزون المواد الطبيعية، وفي هذا السياق، يقوي النقاش البيئي النقاش عن وجود تبادل غير متكافئ، بما أن الدول الفقيرة استنزفت، لقرون، مواردها غير القابلة للتجدد، من أجل التصدير إلى الدول المتطورة. وبالقيام بذلك، جرى فعلا التخلي عن جزء من ميراثها(مارتينيز ألير ١٩٨٧).

وهكذا نرى أن النقاشات البيئية تقوي بعض مظاهر تحليلات الرافضين (أو، إن شئت نظرية التبعية)، وعلى الأقل، تبقى لذلك بعض الأجزاء المهمة من هذا التحليل أساسا ضروريا لفهم معوقات التنمية الإنسانية المستدامة. وإذا كانت التنمية بحاجة إلى إعادة تعريف، فإن التخلف أيضا يحتاج إلى ذلك بالدرجة نفسها. إننا نشهد الآن تراكبا سريعا للكتابات التي في النتيجة تبين كيف أن التدهور البيئي والرفاهي كانا وما زالا في كثير من الحالات نتيجة عدم المساواة في التوزيع العالمي للثروة

والقوة. لقد كانت تنمية التخلف أيضا تنمية لعدم الاستراحة، وهنا يجب ألا يُسمح للجدل الجديد بالحلول محل القديم بشكل كامل، خلال الاندفاع إلى إعادة دراسة نظرية التبعية وانتقاد بعض حدودها غير المشكوك في أمرها. يجب ألا يرمى طفل «الرفض» خارجا مع الوجود الفعلي لماء حمام التنمية.

أين التنمية في العالم؟

لقد قلت إنه تمت بعثرة التلاؤم الذي تطرقنا من خلاله إلى دراسة التنمية بالإصرار على الحرمان الزائد في العالم الأكثر تقدما، وبالدليل المتنامي على التلف البيئي الذي تسببه التنمية الموجودة فعليا. وبعيدا عن الاستجابة لهذين التناقضين لعملية التنمية، كُوِّن مفهوم مختلف عن التنمية الإنسانية المستدامة، يقترح اتجاهات للتغيير مختلفة راديكاليا عن الاتجاهات المقترحة من قبل المفاهيم الأكثر تقليدية للتنمية.

يصعب استخدام الخارطة القديمة للتنمية الآن عند اختيار الاتجاهات الواجب اتباعها. يقول بعض النقاد البيئيين للتنمية الموجودة فعلا إنه من الصعب أن نعلم بالضبط بشكل مجرد أين نحن على هذه الخريطة وكم نحن قريبون من شفا الكارثة. إذا كانت نقطة البداية غير قابلة للتحديد جزئيا، فإن القصد أيضا في كثير من الحالات غامض. ولكن يمكننا القول إن مفهوما أكثر عقلانية عن التنمية يتجه نحو المساواة بين الرفاهية والاستدامة سيكون مختلفا راديكاليا عن أي واحد من الافتراضات الخمسة المشتركة للتلاؤم الضمني المذكور سابقا.

١ـ الطبيعة الحالية للدول المتقدمة ليست هدفا ملائما، فإن مستوى استخدامها للموارد، وحجم التلوث الذي تسببه هما المحرك الرئيسي للأزمة البيئية العالمية، إضافة إلى الاستخدام المسرف للموارد، فهي غير قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية لقطاعات كبيرة من سكانها. إن عولمة خصائص الدول المتقدمة ستجعل كوكبنا بالتأكيد مكانا لا يمكن العيش فيه.

أما بخصوص مستوى استخدام الموارد بالنسبة إلى الفرد فيجب وجود هدف مناسب للعالم ككل أقرب بكثير للوضع الحالي القائم في معظم الدول المتخلفة أكثر من قربه من الوضع الحالي القائم في الدول المتقدمة. وإذا عُممت مستويات استهلاك دولة متخلفة حاليا فسيكون، ذلك أكثر استدامة بوضوح، وإلى حد بعيد من استخدام استهلاك دولة متقدمة، وهناك شؤون أخرى أيضا تقدم فيها الدول

المتخلفة غالبا، إن لم يكن دائما، نموذجا أفضل من الدول المتقدمة: فمثلا، المثابرة في بعض الأماكن على أشكال أكثر قابلية للاستدامة من الإنتاج الزراعي، وتغذية صحية، تعتمد على تناول الخضراوات أقل تكلفة في مواردها، وهناك بعض الأمثلة تبين المحافظة على الحقوق العامة بشكل أفضل، وأمثلة أخرى حيث آليات التكافل الاجتماعي وإعادة التوزيع الأكثر سلامة.

إن التنمية الموجودة فعلا بعيدة جدا عن التنمية الإنسانية المستدامة، لدرجة أن هدفا كهذا قد يكون بعيدا على الأقل كبعد موقع الدول المتقدمة الحالي عن الدول المتخلفة، و التنمية في هذا السياق هي شيء لم يحدث بعد في أي مكان، وهي لذلك هدف قائم في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

٢ـ يميل المفهوم التقليدي للتنمية إلى افتراض الرفاهية كنتاج جانبي، وهذا يصبح أمرا أقل قدرة على الإقناع مع مرور الوقت. يبدو أن أمر تحسين رفاهية الإنسان على أسس ثابتة وآمنة يتطلب تعريفا واضحا له، وأن يصبح هدفا رئيسيا للتنمية، وأيضا قائما في كل الدول المتقدمة والمتخلفة، عندها يصبح التغير الاقتصادي والإنتاجي نتاجا جانبيا لدعم تحسين الرفاهية.

٣ـ تتضمن الانتقادات الجديدة للتنمية، بطرق مختلفة، فكرة أن الوحدة المناسبة للتنمية هي بلد أو أمة، ما دامت التنمية هي تلبية لحاجة اجتماعية فلها عدة وحدات مناسبة: الفرد، العائلة، القرية، المدينة، المجموعة الاجتماعية المعرفة بمنشأ عرقي ما، أو الجنس، أو العلاقات الجنسية، أو العمر.. وهكذا.

وبينما نجد أنه من المناسب أن تحمل حكومات الدول على عاتقها واجبات مهمة في تنشيط التنمية البشرية، فلا قوة الدولة ولا وسطية المستوى المادي داخل بلد ما مؤشران مناسبان للتنمية. تفرض إمكان الاستدامة، أيضا واجبات على الحكومات الوطنية، ولكنها تدل أيضا على مستويات أخرى لازمة من التحليل، يمكن تطبيق مبدأ الاستدامة محليا وعالميا وفي أي مكان آخر بينهما (جاكوبس ١٩٩١: ٩٦ ـ ٨). ربما يجب أخذ القرارات الأكثر عزما في دراسة الاستدامة بشكل عالمي. فربما تكون بعض أفعال أمة منفردة عديمة الجدوى إلا إذا كانت جزءا من اتفاقيات عالمية مدعمة. وينطبق الشيء نفسه محليا فيما يتعلق بالقرارات الوطنية... لكي تكون الاستدامة معقولة، فهي تتطلب العمل والتغيير على كل هذه المستويات معا.

٤ـ افترض جدل التنمية القديم بطريقة أو بأخرى أن التنمية العالمية وفق النموذج القديم ممكنة، ويبدو واضحا الآن أن الأمر ليس كذلك، ويترتب على هذا أنه ما دامت الدول النامية حافظت على أسلوبها اللاعالمي في المعيشة فإنها ستمنع التنمية عن أي مكان آخر بلكتا الطريقتين الصريحة والخفية.

٥ ـ يجب لذلك نبذ الافتراض المشترك الخامس لهذا الجدل مع الرابع: وهو أن مساواة مستويات التنمية يمكن أن تحدث دون تخفيض كبير في الموارد المستخدمة من قبل الدول الغنية والمتقدمة، وإذا كانت الاستدامة تجعل من الواضح أن إعادة توزيع كهذا يجب أن تحصل فإن الافتراض المشترك الثاني يقترح أن تخفيض استخدام الموارد والتلوث لا يستلزم بالضرورة إنقاص مستوى تلبية الرفاهية، على رغم أنه قد يعني تخفيض إنتاج المواد وإنقاص إجمالي الناتج الوطني.

وحتى في غياب إعادة التوزيع هذه، فما زال من المعقول لشعوب الدول المتخلفة أن يحاولوا إنشاء أشكال من التنمية الإنسانية المستدامة، يمكنهم على الأقل تحقيق مكاسب فيما يخص الرفاهية والاستدامة المحلية، ولكنهم لا يتوقع منهم القيام بتضحيات بالمواد من أجل المساهمة في الاستدامة العالمية، إذا كان ذلك معرضا للإتلاف دائما بواسطة أساليب المعيشة لقسم من سكان الدول الغنية المتقدمة.

من يريد التنمية؟ مشكلة السائق

إن الدرجة الهائلة من اللامساواة المادية الموجودة في العالم اليوم، بين وضمن الدول هي قوة وضعف للمطلب المنشود للتنمية الإنسانية المستدامة، في آن معا، إنها قوة لأنها تعني وجود مجال لقدر كبير من إعادة توزيع الموارد، وينجم عن ذلك في الوقت نفسه فقدان قلة قليلة لجزء مما يملكونه، وربما تحصل الأكثرية المحرومة على أكثر مما تحتاج إليه. ويمكن أن تنقص الكمية الإجمالية من الموارد المستخدمة، تاركة كمية أكبر لاستخدام أجيال المستقبل، ويكمن الضعف في أن هذه الأقلية هي نفسها التي تحتكر معظم القوة السياسية والعسكرية والثروة الاقتصادية التي تستخدمها لتحافظ على حصتها، ولا توجد إشارة إلى أن هذه الأقلية، مثل أي أقلية أخرى في التاريخ، سوف تتخلى طوعا عن امتيازاتها، إذ يبدو من المستحيل أن نتخيل أن العالم يمكن أن يسير بعيدا باتجاه التنمية الإنسانية المستدامة من دون تدويل القوة وإزالة الثروة من يد هذه الأقلية. وهكذا، فالتنمية مهمة تتطلب عملا سياسيا جماعيا راديكاليا. إذا فكرنا في السيارات

والطرقات في الخرائط والأمكنة المقصودة، فسنجد أنفسنا في خطر التقليل من مشكلة التنمية إلى مشكلة فنية بينما من المهم معرفة العلاقة بين الواقع الفعلي والإمكانية الموضوعية، بتعبير آخر أن يكون لدينا حس الاتجاه، تبقى مسألة السيارة والطريق (السياسات والأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية المناسبة) والأهم من كل ذلك مسألة السائق (كيفية إدارة وتوجيه عملية تنموية سياسيا)، فهذه المسائل تتعلق بعضها ببعض بشكل وثيق. تتطلب فكرة التنمية الإنسانية منطقيا، مساهمة شعبية وديموقراطية، مساواة وعدالة كجزء من الغاية وكجزء من شروط الرحلة. بتعبير آخر، التنمية ليست مجرد الغاية، إنها أيضا عملية الوصول إليها.

لو كان هذا صحيحا بالنسبة إلى الجزء الإنساني من التنمية الإنسانية المستدامة، فقد يكون صحيحا أيضا بطريقة مختلفة بالنسبة إلى الجزء الخاص بالاستدامة. إن جزءا من سبب عدم الاستدامة هو ابتعاد الأغلبية عن أخذ دور كامل وواع في القرارات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية. إن المعرفة البيئية للناس الذين يعيشون وينتجون في ظل ظروف متخلفة جدا وقدرتهم على الحياة بتكافل معقد مع البيئة أمر مدهش للغاية ويتعارض مع الجهل والعداء تجاه البيئة الناتج عادة عن التنمية.

القاعدة السياسية لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة التي حاولت رسم خطوطها في هذا الفصل لابد أنها تبدو كتحالف سريالي بين هؤلاء المبعدين عن فوائد التنمية الموجودة فعليا: أي الأجيال التي لم تولد بعد والفقراء الأحياء المطرودين، ولكن «سريالي» لا يعني بالضرورة غير منطقي، إن الأمل الوحيد لإعادة التوزيع باتجاه المستقبل هو إعادة توزيع راديكالية بعيدا عن الأغنياء في الوقت الحاضر، إذا كانت المساواة الأكبر شأنا في الوقت الراهن هي أحد الاهتمامات التقليدية للسياسة الحمراء، فإن المساواة الأكثر أهمية بين الأجيال خاصة، ضرورية للسياسة الخضراء الجديدة، ولكن ليس كل الحمر خضرا حتى الآن، ولا يبدو أن كل الخضر سيصبحون حمرا. إن مستقبل التنمية الإنسانية المستدامة يعتمد على مزيج أعمق للألوان.

ملاحظة:

معهد الموارد العالمية ١٩٩٢، صفحة ٣٦، من أجل ملخص لعدد من الدراسات تصل لمثل هذه النتيجة.

21 التنمية بعد علم البيئة (١٩٩٥)

بوب ساتكليف

بوب ساتكليف أستاذ في معهد دراسة التنمية والاقتصاد العالمي (هيجو)، في جامعة بلاد الباسك في بيلباو بإسبانيا. يهاجم ساتكليف هنا مجتمع التنمية لتجاهله جبال الأدلة التي تشير إلى أن التنمية العالمية في حد ذاتها مستحيلة ما دامت لن تكون مستدامة بيئيا، ويقول إن افتراضات المركز عن التنمية كلها غير صحيحة: أي أنها لن تلبي احتياجات الرفاهية للأغلبية، وأن الأمم لا تتطور كوحدة، وأن العوائق ليست فقط بشرية. يقول ساتكليف إن التنمية في الحقيقة تسير في الاتجاه الخاطئ: الدول المتخلفة يمكن أن تكون نماذج أفضل بكثير للمجتمعات القادرة على تقديم المؤازرة والدعم أكثر

«التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة، إلا إذا كان هناك إعادة توزيع. والتنمية المستدامة معرضة لخطر ألا تكون إنسانية، إلا إذا ترافقت مع إعادة التوزيع».

ساتكليف

من الدول المتقدمة. على الرغم من قوة الجدل حول البيئة مثل جدليات ساتكليف، ومن استمرار المسائل البيئية منذ ١٩٧٠، يستمر الخط الرئيسي في الدراسات القائمة على التنمية في تجاهل هذه المسائل الجوهرية، لقد ضاعت فرصة إعادة توجيه التنمية باختطاف، وتحريف عبارة (الاستدامة).

لقد أصبحت أصداء الجدل الكبير اليوم أضعف، ما الذي حل به؟ لماذا تراجع؟ جزء من الإجابة هو أن العالم تخلى عن الحقائق والمشاكل التي كانت تبدو مهمة، ولكن لم يكن تفسيرها ـ أو الإجابة عنها ـ أمرا سهلا من كلا جانبي الجدل الكبير. ويبدو أن نمو الدول الصناعية الجديدة قد مزق توقعات الرافضين وساعد على وضع نموذجها في أزمة. ويبدو أن تراكم نكبات التنمية، خاصة في أفريقيا، والنكسات المرتبطة بأزمات الديون، والظروف التجارية السيئة دحضت تفاؤل أنصار الفائدة المشتركة. ولكن بالاستفادة حتى من الإدراك المتأخر للأمر يمكننا أن نرى وجود سبب آخر لتراجع هذا الجدل: ففي الوقت الذي بدا أنه يرتكز على خلاف عميق كانت هناك أرضية مشتركة أكثر بكثير مما يبدو للعيان. أثناء المجادلات لا تبدو الأشياء التي يتفق عليها الطرفان مهمة في وقتها، ولذلك يجري تجاهلها، ولكن قد يظهر في النهاية أنها أكثر أهمية من الأشياء المختلف عليها، وهذا في رأيي، ما ثبت في جدل التنمية الكبير.

ما ذلك الشيء الذي اتفق عليه كل الأطراف؟ أولا، كانت هنالك فكرة عما يجب أن تكون عليه التنمية. لقد ساد الظن ـ بصراحة ـ أن يكون شبيها بالوضع الذي كان موجودا في الدول المتقدمة، والذي بالطبع كان هو سبب تسميتها بذلك.

كانت التنمية مكانا يقع على الخريطة المفاهيمية في مكان ما بين الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان. قد لا تكون هذه الدول كاملة ولكن أحدا لا يناقش معظم مظاهر خصائصها وميزاتها (خصوصا الاقتصادية): التصنيع واستخدام تكنولوجيا إنتاجية عالية حديثة، ومستويات عالية من التوظيف لعمال منتجين يعملون مع الآلات حوالي ثماني ساعات في اليوم، متوسط مستوى معيشة مرتفع، كفاءة، دقة، معدلات العمر الطويلة، نهاية معظم الوفيات الناتجة عن أمراض معدية.. ويمكن للقائمة المألوفة أن تكون طويلة.

الفكرة المشتركة الثانية كانت وجود علاقة وطيدة، أو حتى أتوماتيكية بين هذه المظاهر الاقتصادية للتطور (خاصة رفع الإنتاج والإنتاجية) والوفاء بالحاجات الأساسية ورفاهية الإنسان. ادعى البعض أن التنمية سوف تتساوى مع المنافع أتوماتيكيا مع مرور الوقت واعتقد آخرون أن على الدولة أن تتدخل، وظن آخرون أن أفضل ما يمكن للفقراء توقعه هو ما يمكن أن يفيض من الإناء، ولكن الجميع اعتقدوا أن الثروات المادية القومية سينتج عنها رفاهية بشرية أكبر، وبتعبير آخر اعتقدوا أن التنمية أمر مرغوب فيه.

الموضوع الثالث الذي بدا أن الجميع كانوا متفقين عليه هو أن فكرة التنمية تنطبق أولا وغالبا على الدول أو الأمم، وذلك هو سبب إشارة خصائص التنمية التي ذكرناها بشكل أساسي إلى بنية الاقتصاديات الوطنية، وهذا يفسر أيضا سبب الاعتقاد السائد بأن رفاهية الإنسان هي نتاج فرعي للتنمية الوطنية.

العنصر الرابع في الاتفاق الضمني كان أنه إذا كانت هناك عقبات أمام عولمة التنمية فهي إذن اجتماعية واقتصادية وسياسية (محلية أو عالمية)، ولكنها ليست طبيعية، و نادرا ما خطر لأي مشارك في الجدل الكبير أن التنمية العالمية إلى المستويات الأوروبية واليابانية والأمريكية قد لا تكون ممكنة ماديا. فإذا كان لدى الجميع بعض التصور (أحيانا ضمنيا) عن العلاقة بين التنمية والرفاهية، فلن يفكر أحد على الغالب في العلاقة بين التنمية والبيئة المادية.

العنصر الخامس يتعلق بشكل قريب بالرابع. كان من المتوقع للتنمية العالمية ضمنيا أن تسبب المساواة بين الدول، وهذا يكون بالرفع إلى أعلى، وهكذا فالمساواة لم تتضمن إعادة التوزيع (أي جذب هؤلاء الذين في القمة إلى الأسفل لكي يربح الذين في الأسفل) كان الهدف الشهير القاضي بالمساعدة بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني هو إعادة التوزيع الأكثر جرأة مما اقترحه أي منهم. ورأى رافضو فكرة الفائدة المشتركة عموما أن إعادة التوزيع المتعمدة عن طريق تقديم المساعدة هي خداع أو كأس مسمومة.

الاتفاق السادس كان، أن التنمية كانت ترى كحالة دائمة، كأنها نوع من العجلات المسننة اجتماعية واقتصادية ولم يكن من المتوقع للدول أن تعود إلى التخلف بعد إحراز التنمية.

لم يفكر كل من كان مهتما بالتنمية والتخلف في أن الجدل الكبير حول الفوائد المشتركة كان أهمها، ولم يتمسك بعض الناس بالافتراضات الستة المتفق عليها وحاولوا إطلاق جدالات مختلفة، ولكنها ولوقت طويل اعتبرت هامشية بالنسبة إلى المسائل الحقيقية، ولم يأت الوقت المناسب لأفكارهم بعد.

شكوك حول وجهة وصلاحية الخريطة

ظهر موضوع البيئة لأول مرة ضمن هذا السياق. وأثار ظهور وجه مهم من أوجه النقد المتعدد الزوايا فجأة نموا في الوعي بآثار النشاطات البشرية على البيئة والآثار الناتجة على شروط بقاء الإنسان، تنتج التنمية تلوثا من جميع الأنواع، وهذا يعني أن أي فوائد للتنمية يمكن أن تقابلها جزئيا أو كليا ظروف أسوأ للحياة. كان الكثير من هذه المضار واضحا جدا (مثل نوعية الهواء والماء) أما الأشياء الأخرى (مثل الحرير الصخري والحقول الكهربائية والطاقة النووية والضجيج والحمية الغذائية) فقد كُشف عنها بالبحث العلمي، وفي هذا المجال لم يكن الوعي البيئي المتنامي إلا خيطا إضافيا في انتقاد الرغبة في هدف التنمية الذي لم يناقش سابقا.

سبب الوعي البيئي والأبحاث ظهور اهتمام مختلف، غالبا ما يبدو وكأنه يفوق الاهتمامات الأخرى ليس لأنه فعلا أكثر أهمية. بل لأنه ينذر بأحداث قد تجعلنا في غنى عن النزاعات الأخرى في أوائل السبعينيات. بدأ الناس يتنبأون بالاستنفاد الوشيك لمصادر المواد التي تقوم عليها التنمية (ميدوز وآخرون ١٩٧٢)، بعد ذلك أتت التوقعات بالتغيرات المناخية وتغييرات أخرى تنتج عن التنمية الموجودة فعليا والتي قد تسبب ـ في أفضل الأحوال ـ تغييرات عميقة للشروط المادية للحياة البشرية قريبا، ويمكن في أسوأ الأحوال أن تجعلها مستحيلة سريعا، من خلال الاستعمال المفرط للمصادر أو الإنتاج الزائد للنفايات، وهنا ليس الموضوع مجرد أن للتنمية نتائج جانبية غير مرغوبة على الحياة البشرية، بل إن تعميمها ـ على وجه الخصوص ـ قد يجعل الحياة البشرية مستحيلة.

يعتبر تأثير المسائل البيئية في جدل التنمية تأثيرا حديثا. حتى عهد قريب ظهرت بحوث موثوقة عن التنمية لم تشر أي إشارة إليها، وعندما أدمجت داخل الجدل، أظهرت ردود فعل مختلفة جدا فيما يخص أهميتها العملية

والمنهجية، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين يعتبرون المسائل البيئية بأهمية التنمية نفسها. هناك البعض ممن يرونها عوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان ضمن منهجية لا تتغير وإن كانت أكثرتعقيدا قليلا (مثلا مايكل ١٩٩٢ وبيرس وباربير وماركاندیا ١٩٩٠)، وآخرون يرونها تتطلب تغييرا منهجيا ثوريا. يرى البعض المشكلة البيئية تأكيدا للحاجة إلى نمو اقتصادي سريع (البنك الدولي ١٩٩٢) بينما يراها آخرون في حاجة إلى توقف في النمو وإعادة تنظيم راديكالي للحياة الاجتماعية الإنسانية (دالي ١٩٩١، ترينر ١٩٨٥ و ١٩٨٩).

وهكذا، فالجدل الكبير حول الطريق إلى التنمية، الذي حل محل كل الجدل عن الوسيلة المناسبة، استُبدل به، إلى حد كبير، جدلان آخران مختلفان، هما الرغبة والإمكانية بخصوص الغاية المفترضة. من الآن فصاعدا سأشير إلى هذين الجدلين على أنهما نقد الرفاهية والنقد البيئي. ويتساءل نقد الرفاهية إن كانت غاية التنمية مختلفة عن تلك التي افترض أن تكون أفضل، ويستفسر النقد البيئي عما إذا كانت الغاية المفترضة عادة ستوجد فعلا لو سعى إليها الجميع. وبتعبير آخر هي تناقش أن الوضع الراهن للعالم، أو على الأقل الوضع الذي يتجه إليه، لا يمكن استدامته ماديا.

السمات العامة لانتقادات التنمية القائمة

لهذين النقدين عن التنمية القائمة فعلا (نقد الرفاهية والنقد البيئي) عدد من السمات المشتركة، أولا: يرى كلاهما، ولكن بطرق مختلفة، التنمية الموجودة كعملية متناقضة نوعا ما. يشك أنصار نقد الرفاهية في العلاقة الإيجابية المفترضة بين التنمية والرفاهية حتى أنهم يقترحون أن التنمية الموجودة فعلا قد تؤدي إلى نتائج سلبية لرفاهية الإنسان، وتكون بذلك غير مرغوب فيها. يجسد النقد البيئي مفهوما أكثر حدة عن الطبيعة المتناقضة للتنمية الموجودة فعلا، وهو يرى إمكانية واحتمال قيام مثل هذه التنمية بتقويض قاعدتها المادية ليستحيل بذلك استمرارها، وهكذا فالظاهرة التي كان تعميمها العالمي يعتبر، سابقا وغالبا، بديهيا مرغوبا وممكنا لم تعد ترى كذلك، أي أن محاولة إنتاج شيء يعتبر جيدا قد ينتج شيئا آخر سيئا إلى حد بعيد، مما يدمر دائما فرصة إنتاج أي شيء على الإطلاق.

السمة المشتركة الثانية بين نقدي الرفاهية والبيئة، تعتبر بشكل كبير نتاجا جانبيا للأولى، وهي رفضهما لمؤشرات التنمية الأكثر شيوعا في الاستخدام، خصوصا الناتج القومي أو الدخل القومي. تلقى هذا المفهوم كمقياس للرفاهية أو التنمية الكثيرَ من الانتقادات خلال تاريخه، بحيث إنه من المدهش حقا استمرار كونه (الناتج القومي) صادر الاقتصاديين الأكثر نجاحا إلى بقية أنحاء العالم. ومع ذلك فإن الدخل القومي والناتج القومي مازالا مستمرين في كونهما الإحصاءات الاقتصادية الأكثر استخداما: وهو خرق ملحوظ لمبدأ الاقتصاديين عن مناقب السوق.

يشير مؤيدو نقد الرفاهية إلى عائقين في وجه استخدام المقاييس المعروفة للدخل أو الناتج القومي كمؤشرات للرفاهية الاقتصادية. أولا، يقومون بتحديد قيمة مساوية لما قيمته دولار من إنتاج الأسلحة أو من إعلان كاذب من جهة، إلى ما قيمته دولار من الدواء أو الأدب من جهة أخرى. وهذا يعني أن هناك بخسا نسبيا في تقييم هذه الأنشطة التي تساهم في رفاهية الإنسان. ثانيا يقيمون دولارا من دخل مليونير من جهة بما يساوي دولارا من دخل شخص فقير حينما يكون الأخير يستحق أكثر من ذلك وبشكل واضح.

يقدم مؤيدو النقد البيئي أيضا انتقادين رئيسيين عن احتساب الدخل أو الإنتاج القومي. يشير الأول إلى طريقته في التعامل مع التلوث وتأثيراته السيئة. لم يُطرح شيء من رقم الدخل القومي لكي تؤخذ المظاهر الخارجية السلبية كالتلوث في الحسبان، (ومن ثم بافتراض أنها أكبر من مظاهرها الخارجية الإيجابية، يكون قد بولغ في تقدير الدخل القومي)، ويكون الأمر أكثر سخافة إذا أخذت المبادرة إلى معالجة التأثيرات السيئة للتلوث (مثلا، نفقات تنظيف نهر ملوث بالنفايات الصناعية) تظهر كنفقات إيجابية في أرقام الدخل القومي، وبتعبير آخر يمكن لتكلفة التلوث أن تبدو وكأنها فائدة في الدخل القومي، ليس لمرة واحدة بل لمرتين في بعض الحالات.

يشير النقد الثاني إلى تحويل أرقام الدخل أو الناتج القومي من القيمة القائمة إلى القيمة الصافية لكي يؤخذ في الحسبان جزء رأس المال الذي استنفد في عملية الإنتاج. ولكن رأس المال المعتبر هنا فقط هو رأس المال المنتج بالاستثمار البشري، ولا يشمل ـ وهذا أمر خاطئ ـ المصادر الطبيعية المستهلكة (انظر دالي ١٩٨٨). وتقود هذه الانتقادات، كما تلك التي من جهة

نقد الرفاهية، إلى استنتاج أن أرقام الدخل أو الناتج القومي تبالغ بشكل كبير في تقييم ما تم إنتاجه فعلا عن طريق الاقتصاديات البشرية وما تم اكتسابه فعلا بمساهمتها.

يتفق الانتقادان على نقطة ثالثة، أن كليهما يرفض فكرة، وهي (إحدى الخصائص الرئيسية للتفكير السابق حول التنمية)، أن التنمية هي العملية التي يقترب من خلالها المتخلف إلى حالة «المتقدم»، وهذا الاتفاق يؤدي إلى اتفاق رابع، فكلاهما لا يرى التنمية كمشكلة لبعض الدول (المتخلفة) تغلبت عليها الدول المتقدمة، بل كمشكلة تخص العالم. يؤكد النقد البيئي على الاعتماد العالمي المتبادل، بينما يجذب انتقاد الرفاهية الاهتمام إلى العجز في تلبية احتياجات كل البلدان: الغنية والفقيرة.

النقطة الخامسة المشتركة بين الانتقادين هي الاهتمام بالتوزيع والمساواة بين الغني والفقير، داخل الدول وفيما بينها (رفاهية) وبين الحاضر والمستقبل أو بين الأجيال (بيئي) وهي نقطة سأعود إليها فيما بعد.

وأخيرا يتشارك النقدان في خصيصة سادسة، هي أنهما ليسا جديدين على الإطلاق، فكل مناقشة ذُكرت حتى الآن كانت موجودة في الجدالات الاقتصادية منذ أكثر من قرن مضى. النقد الحديث للتنمية هو بالقدر نفسه من الإحيائية (من القدرة على الإحياء) كأي ظاهرة أصلية.

هناك تواز بين بداية الجدل الكبير عن الفائدة المشتركة وهذه الجدالات الجديدة عن التنمية والتي آزرت تأثيرها. ويقول رافضو الفائدة المشتركة أن الجدالات السابقة حول سياسة التنمية كانت كلها غير مناسبة لو حدثت في محيط بيئة اجتماعية اقتصادية عالمية غير متكافئة تمنع التنمية. لقد بدأ أولئك الذين دافعوا عن التغير الاجتماعي الرئيسي كتمهيد ضروري للتنمية، وكأنهم يفترضون شيئا أساسيا أكثر مثل المنافسة الرئيسية، بدت المجادلات حول السياسة الاقتصادية تافهة بالمقارنة مع الخيار بين الرأسمالية والاشتراكية. والآن، وبشكل متشابه، يبدو أن كلا من انتقادي الرفاهية والبيئة للتنمية يعرِّفان مشكلة يبدو منطقيا أنها تسبق مسألة النظام الاجتماعي الاقتصادي. فإذا كان البشر لا يستفيدون من التنمية، وإذا كانت مستحيلة ماديا فإنه لا تكاد تكون هناك أي أهمية للنظام الاجتماعي الذي يمكن أن تحدث بموجبه التنمية العامة. وإذا كان مثل هذا

النمط من التفكير يساعد في تفسير الاهتمام الحالي بهذه القضايا، فهي ليست قابلة للحل بمعزل عن مسألة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي وأيضا السياسي، كما سأؤكد فيما بعد.

أهمية إعادة التوزيع

يعني كلا المفهومين المهمين (التنمية الإنسانية والمستدامة)، كما هما معرَّفان هنا، تحسينا في عملية الوصول إلى الموارد من قبل المجموعات المبعدة: أي الفقراء في حالة التنمية الإنسانية والأجيال المستقبلية، (وربما أنواع إحيائية أخرى) في حالة التنمية المستدامة. والتنمية البشرية، من دون الاهتمام بالاستدامة، تعني تحسين التوزيع في الوقت الحاضر بإساءة التوزيع بين الحاضر والمستقبل (من لم يولدوا بعد يدعمون فقراء الحاضر) وفي الوقت نفسه، نجد أن الاستدامة من دون التنمية البشرية تعني إبقاء المستويات المادية للذين منحوا أكثر مما يجب وإنقاص مستويات الفقراء، أي إساءة التوزيع في الحاضر (الفقراء يعيلون الأغنياء والذين لم يولدوا بعد).

هناك طريقة للخروج من هذا التناقض الكريه: وهي إعادة التوزيع في الحاضر، إذا أمكن تخفيف التأثير البيئي السلبي للنشاط البشري والذي يعتبر أغنياء اليوم مسؤولين رئيسيين عنه، عندها يصبح أي تحسين في وضع الفقراء أكثر استدامة. ولعرض النقطة ذاتها بطريقة أخرى: إذا جرى إنقاص التأثيرات البيئية السلبية، عندها سيصبح الأمر أكثر صعوبة لتحقيق التنمية البشرية إلا إذا وافق أغنياء اليوم (الأمم والطبقات و الأفراد) على قبول تخفيض أكبر من نسبتهم لاستعمالهم للموارد، وإنتاجهم النفايات.

إن الصراع بين فقراء اليوم والفقراء الذين لم يولدوا بعد موجود لدرجة أن أي إنقاص حقيقي للتأثير السلبي لأغنياء اليوم هو أمر غير متوقع. وهكذا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة، إلا إذا كانت هناك إعادة توزيع. والتنمية المستدامة معرضة لخطر ألا تكون إنسانية، إلا إذا ترافقت مع إعادة التوزيع.

وبالنظر إليهما بهذه الطريقة، يمكن رؤية مفهومي التنمية وشكلي إعادة التوزيع اللذين يحتويانهما على أنهما يقوي كل منهما الآخر. ويتطلب العدل، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، أن تجري متابعتهما معا في آن.

وهما يستتبعان أنواعا مختلفة (وليس بالضرورة متناقضة) من التغيرات، ولكنهما يتضمنان معنىً واحدا مشتركا: إن متابعة الاثنين معا تتطلب تخفيضا في استعمال الموارد وإنتاج الملوثات من قبل الناس، والطبقات والأمم التي هي الآن غنية وحاصلة على قدر زائد من المنح والهبات. إنهم الناس أنفسهم الذين يستخدمون معا، وبإفراط، الموارد التي يحتاج إليها المحرومون منها اليوم ومن سيأتي بعدهم من الأجيال. وإذا استمر هذا الهدر، فلن يمكن استمرار التنمية الإنسانية، أو التنمية المستدامة، أو كلتيهما معا، أو على الأقل سيكون ذلك صعبا جدا.

يجب إذن أن تُستبدل بهذه الرغبة العامة في التنمية والتي أحيطت بمثل خيبة الأمل هذه، رغبة أخرى ليس من أجل التنمية الإنسانية، ولا من أجل التنمية المستدامة وحدها، بل من أجل التنمية الإنسانية المستدامة التي ينفذ من خلالها كلا نوعي إعادة التوزيع. ويبدو أن مدىً واسعا من إعادة التوزيع لاستخدام الموارد في العالم هو شرط ضروري للتنمية الإنسانية المستدامة.

لقد تزامنت ـ بشكل يدعو إلى السخرية ـ اللحظة التاريخية التي تصل فيها أعداد متزايدة من الناس إلى مثل هذه النتائج مع فترة انتصار أيديولوجية السوق الحرة التي تتجه إلى تقديم آثار مناقضة.

ارتبطت هيمنة أيديولوجيات السوق الحرة مع ظهور قضايا الرفاهية والبيئة بشكل منحرف، لقد تعاضدت الزمرة المنادية بـ «كل القوى للسوق الحرة» في الجدالات القديمة حول الطريق إلى التنمية، لأنهم يعتقدون أن المسائل الجديدة لا تشكل فرقا بالنسبة إليهم. الشركة الرأسمالية الحرة تضخم النمو والدخل، والناس في نظام السوق عموما يحصلون على ما يريدون، مسائل الاستمرار في الحرمان أو الاستنزاف البيئي والتلوث ليست مصدر إزعاج، وهذه الخصائص المناسبة لمبادئهم ليست بالتأكيد السبب الوحيد لانتشارهم المدهش خلال الثمانينيات، ولكن ربما كان للتشويش والاضطراب الذي حدث لهم والذي نتج عن الجدل الجديد الذي حدث بين مؤيديهم بعض المساهمة في ذلك.

هناك تحرر متزايد من الوهم المتعلق بالثورة الليبرالية الجديدة المعارضة لوجود آليات إعادة التوزيع في العالم. إن كمية المساعدات العالمية، عدا بعض الدول التي تقدم فائدة لاقتصاد الدول المانحة، في تراجع. إن معايير دولة

وهما يستتبعان أنواعا مختلفة (وليس بالضرورة متناقضة) من التغيرات، ولكنهما يتضمنان معنىً واحدا مشتركا: إن متابعة الاثنين معا تتطلب تخفيضا في استعمال الموارد وإنتاج الملوثات من قبل الناس، والطبقات والأمم التي هي الآن غنية وحاصلة على قدر زائد من المنح والهبات. إنهم الناس أنفسهم الذين يستخدمون معا، وبإفراط، الموارد التي يحتاج إليها المحرومون منها اليوم ومن سيأتي بعدهم من الأجيال. وإذا استمر هذا الهدر، فلن يمكن استمرار التنمية الإنسانية، أو التنمية المستدامة، أو كلتيهما معا، أو على الأقل سيكون ذلك صعبا جدا.

يجب إذن أن تُستبدل بهذه الرغبة العامة في التنمية والتي أحيطت بمثل خيبة الأمل هذه، رغبة أخرى ليس من أجل التنمية الإنسانية، ولا من أجل التنمية المستدامة وحدها، بل من أجل التنمية الإنسانية المستدامة التي ينفذ من خلالها كلا نوعي إعادة التوزيع. ويبدو أن مدىً واسعا من إعادة التوزيع لاستخدام الموارد في العالم هو شرط ضروري للتنمية الإنسانية المستدامة.

لقد تزامنت ـ بشكل يدعو إلى السخرية ـ اللحظة التاريخية التي تصل فيها أعداد متزايدة من الناس إلى مثل هذه النتائج مع فترة انتصار أيديولوجية السوق الحرة التي تتجه إلى تقديم آثار مناقضة.

ارتبطت هيمنة أيديولوجيات السوق الحرة مع ظهور قضايا الرفاهية والبيئة بشكل منحرف، لقد تعاضدت الزمرة المنادية بـ «كل القوى للسوق الحرة» في الجدالات القديمة حول الطريق إلى التنمية، لأنهم يعتقدون أن المسائل الجديدة لا تشكل فرقا بالنسبة إليهم. الشركة الرأسمالية الحرة تضخم النمو والدخل، والناس في نظام السوق عموما يحصلون على ما يريدون، مسائل الاستمرار في الحرمان أو الاستنزاف البيئي والتلوث ليست مصدر إزعاج، وهذه الخصائص المناسبة لمبادئهم ليست بالتأكيد السبب الوحيد لانتشارهم المدهش خلال الثمانينيات، ولكن ربما كان للتشويش والاضطراب الذي حدث لهم والذي نتج عن الجدل الجديد الذي حدث بين مؤيديهم بعض المساهمة في ذلك.

هناك تحرر متزايد من الوهم المتعلق بالثورة الليبرالية الجديدة المعارضة لوجود آليات إعادة التوزيع في العالم. إن كمية المساعدات العالمية، عدا بعض الدول التي تقدم فائدة لاقتصاد الدول المانحة، في تراجع. إن معايير دولة

الرفاهية التي وُضعت والتي قامت فعلا بتوزيع الدخل عندما كانت الدول أفقر مما هي عليه الآن، مهددة الآن وبمنطق عجيب، وذلك بسبب أنه لم يعد بإمكانها تحمل ذلك كما تدّعي، على رغم أن هذه الدول هي أغنى الآن.

لقد كانت هناك إشارة صغيرة لإعادة توزيع رئيسية للدخل بين الدول خلال العقدين من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩، و وفقا لمعامل جيني، فإن اللامساواة العالمية العامة إما أنها بقيت على حالها وإما أنها أصبحت أسوأ حسب أسلوب التحويل الذي استخدم.

ووفقا لكل الطرق، زادت شرق آسيا حصتها في الإنتاج العالمي بسرعة أكبر من زيادتها في عدد السكان، بينما نجد حصة أفريقيا من عدد السكان قد ازدادت مع انخفاض حصتها العالمية في الإنتاج، وكذلك مع انخفاض المستوى المطلق لمستوى دخل الفرد. هناك دلائل على وجود إعادة توزيع كبير للأغنياء في عدد من الدول المتقدمة (في بريطانيا تضاعفت ضريبة الدخل السابقة التي كانت مفروضة على الـ ٢٠٪ الأغنى من عدد السكان بشكل مضاعف عن ضريبة الـ ٢٠٪ الأفقر منذ ١٩٧٩ (ساند فورد ١٩٩٣ نقلا عن تقارير وزارة الخزانة البريطانية)، وكذلك في بعض الدول المتخلفة، خاصة في أمريكا اللاتينية (البنك الدولي ١٩٩٣). وفي غياب تغيير سياسي جوهري، علينا في الوقت الراهن أن نعترف بأن الوقت ليس ملائما لإعادة التوزيع الكبيرة الضرورية كشيء ملازم للتنمية.

من الصعب جدا، بالطبع، تحديد المستويات التي يجب أن يهبط إليها التلوث واستنزاف المصادر، وبالتالي درجة إعادة التوزيع اللازمة، ولكن الأبحاث التي تمكننا من القيام بحسابات أكثر مصداقية تتراكم باستمرار في بعض المناطق، لقد استخدمت قاعدة المعلومات الهائلة عن طرح الكربون التي قدمها مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة لتوضيح أبعاد المشكلة. ويقول بعض علماء المناخ إنه من أجل تثبيت تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو، من الضروري إنقاص معدل مستوى الطرح الفردي إلى حوالي المستوى السائد حاليا في الهند.. وإذا اعتبرت مثل هذه الغاية أمرا ضروريا، عند ذلك فإن التحويل في أسلوب الحياة في الدول الغنية (وفي الطريقة التي تحاول بها الدول الفقيرة تغيير أسلوب حياتها) سيكون عميقا، وبشكل لا يصدق، ربما، لكثير من الناس.

كان لمثل هذه البيانات تأثير مأساوي في تقديم حجم هذه المهمة، وأيضا في تقديم التقسيم اللازم لمسؤولية المشكلة الحالية. و إذا كانت المسألة هي واجبا أخلاقيا يتحمله مسبب التلوث بأن يتغير فيمكن عندها لمثل هذه الأرقام أن تؤدي دورا سياسيا مهما في إضعاف قوى المساومة لمسببي التلوث الكبار، ستكون المعركة على إعادة التوزيع العالمي، بشكل جزئي، معركة على المؤشرات وتفسيراتها (أغاروال وناران ١٩٩١ ومعهد الموارد العالمي ١٩٩٢).

نجدة الطفل

إذا كانت اللامساواة وكيفية إنهائها مسألتين جوهريتين في تحقيق التنمية البشرية القابلة للاستمرار، فعلينا الذهاب إلى ما وراء تعريف المفاهيم ومحاولة إعطائها معنى محددا. علينا أن ننظر إلى أسباب الإصرار على اللامساواة، وهذا يعني حتما أن علينا العودة إلى الجدل حول التنمية التي حلت محلها الاهتمامات الجديدة بشكل جزئي. حلل رافضو «الفائدة المشتركة» المعوقات التي على طريق التنمية، على رغم أن الجدالات القائمة حول الغاية ناقشت مفهومهم عن التنمية، أي أن المعوقات نفسها أو ما يتعلق بها تقف أيضا في طريق التنمية الإنسانية المستدامة، وما زال الكثير من مناقشات رافضي الفائدة المشتركة قائما في ما يتعلق بالأهداف المعاد تعريفها وتحديدها.

كان أحد الأجزاء المهمة لأكثر التحاليل العالمية رفضا، هو أن آليات مختلفة في الاقتصاد العالمي قدمت تحويلا نظاميا للقيمة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية (من خلال تبادل غير متكافئ وفواتير مزيفة للصادرات والواردات من قبل شركات متعددة الجنسيات، واستعادة الأرباح إلى الوطن، وخدمة الديون، هكذا...)، ما دام هذا التحويل للقيمة موجودا (وقد أثار كل بند منها نزاعا)، فهي تشكل إعادة توزيع خاطئة للدخل لا تستطيع إلا أن تسيء إلى ظروف تحقيق تنمية إنسانية مستدامة، وبغض النظر عن تقييم المرء للنقاش العام فلا مجال للشك في أن تحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء قد ازداد بشكل ما في السنوات الأخيرة، البندان الأكثر جدارة بالملاحظة هنا هما الخدمة الهائلة للديون منذ أوائل الثمانينيات (ساتكليف ١٩٩٣ أ) والحركة المعاكسة الحادة فيما يخص تجارة المنتجات الأولية منذ منتصف السبعينيات (مايزلز ١٩٩٢).

لا يمكن لهذه الأحداث إلا أن تكون لها تأثيرات بيئية سلبية في البلدان الفقيرة. ليس فقط لأنها تستنزف الموارد التي يمكن استخدامها من حيث المبدأ لغايات بناءة، بما في ذلك التحسين البيئي، بل إنها أيضا تميل إلى إحداث تسابق في الحصول على العملة الأجنبية، إما لدفع خدمة الديون وإما للتعويض عن أرباح التصدير المتناقصة. ويمكن لهذا السباق أن يؤدي إلى تنمية نشاطات جديدة غير صحيحة بيئيا مثل إنتاج بعض محاصيل التصدير الزراعية التجارية أو الإفراط في قطع الغابات المدارية من أجل صادرات الأخشاب، وقد تجري إعاقة استثمارات الحماية اللازمة (كروز وربيتو ١٩٩٢)، ما يؤدي أيضا إلى رغبة يائسة لتقليل النفقات والمنافسة الزائدة التي تكون ضمن أشياء أخرى قد تشجع نظاما متراخيا (رخيصا) لحماية البيئة، ويحتمل أنها أدت كذلك إلى الاستغلال الزائد لبعض الموارد غير القابلة للتجدد، مما أدى إلى نقص حاد في احتياطيها وأسعار أرخص قد تغطي على أوضاع هذا النقص (بانكر وأهيرن، ١٩٩٢)، وهذه حجة ضد الاقتصاديين الذين يدَّعون أن مؤشرات الأسعار ستتحكم في أي اتجاه نحو الاستنزاف الزائد للموارد غير القابلة للتجدد.

كان مفهوم التبادل غير المتكافئ القائل إن الدول المتقدمة الغنية تتلقى على المدى الطويل واردات من الدول الفقيرة بأسعار أقل من قيمتها، تكملة لملاحظات بعض الرافضين في العالم، ونادرا ما أخذت هذه الملاحظة في الحسبان. إن الاعتبارات المثارة حاليا من قبل اقتصاديي البيئة هي أن استخراج الموارد غير القابلة للتجدد كان يحدث دائما بتكلفة أقل بكثير من تكلفته الحقيقية، باعتبار أنه لم يجرِ تقييم مخزون المواد الطبيعية، وفي هذا السياق، يقوي النقاش البيئي النقاش عن وجود تبادل غير متكافئ، بما أن الدول الفقيرة استنزفت، لقرون، مواردها غير القابلة للتجدد، من أجل التصدير إلى الدول المتطورة. وبالقيام بذلك، جرى فعلا التخلي عن جزء من ميراثها(مارتينيز ألير ١٩٨٧).

وهكذا نرى أن النقاشات البيئية تقوي بعض مظاهر تحليلات الرافضين (أو، إن شئت نظرية التبعية)، وعلى الأقل، تبقى لذلك بعض الأجزاء المهمة من هذا التحليل أساسا ضروريا لفهم معوقات التنمية الإنسانية المستدامة. وإذا كانت التنمية بحاجة إلى إعادة تعريف، فإن التخلف أيضا يحتاج إلى ذلك بالدرجة نفسها. إننا نشهد الآن تراكبا سريعا للكتابات التي في النتيجة تبين كيف أن التدهور البيئي والرفاهي كانا وما زالا في كثير من الحالات نتيجة عدم المساواة في التوزيع العالمي للثروة

والقوة. لقد كانت تنمية التخلف أيضا تنمية لعدم الاستراحة، وهنا يجب ألا يُسمح للجدل الجديد بالحلول محل القديم بشكل كامل، خلال الاندفاع إلى إعادة دراسة نظرية التبعية وانتقاد بعض حدودها غير المشكوك في أمرها. يجب ألا يرمى طفل «الرفض» خارجا مع الوجود الفعلي لماء حمام التنمية.

أين التنمية في العالم؟

لقد قلت إنه تمت بعثرة التلاؤم الذي تطرقنا من خلاله إلى دراسة التنمية بالإصرار على الحرمان الزائد في العالم الأكثر تقدما، وبالدليل المتنامي على التلف البيئي الذي تسببه التنمية الموجودة فعليا. وبعيدا عن الاستجابة لهذين التناقضين لعملية التنمية، كُوِّن مفهوم مختلف عن التنمية الإنسانية المستدامة، يقترح اتجاهات للتغيير مختلفة راديكاليا عن الاتجاهات المقترحة من قبل المفاهيم الأكثر تقليدية للتنمية.

يصعب استخدام الخارطة القديمة للتنمية الآن عند اختيار الاتجاهات الواجب اتباعها. يقول بعض النقاد البيئيين للتنمية الموجودة فعلا إنه من الصعب أن نعلم بالضبط بشكل مجرد أين نحن على هذه الخريطة وكم نحن قريبون من شفا الكارثة. إذا كانت نقطة البداية غير قابلة للتحديد جزئيا، فإن القصد أيضا في كثير من الحالات غامض. ولكن يمكننا القول إن مفهوما أكثر عقلانية عن التنمية يتجه نحو المساواة بين الرفاهية والاستدامة سيكون مختلفا راديكاليا عن أي واحد من الافتراضات الخمسة المشتركة للتلاؤم الضمني المذكور سابقا.

١ـ الطبيعة الحالية للدول المتقدمة ليست هدفا ملائما، فإن مستوى استخدامها للموارد، وحجم التلوث الذي تسببه هما المحرك الرئيسي للأزمة البيئية العالمية، إضافة إلى الاستخدام المسرف للموارد، فهي غير قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية لقطاعات كبيرة من سكانها. إن عولمة خصائص الدول المتقدمة ستجعل كوكبنا بالتأكيد مكانا لا يمكن العيش فيه.

أما بخصوص مستوى استخدام الموارد بالنسبة إلى الفرد فيجب وجود هدف مناسب للعالم ككل أقرب بكثير للوضع الحالي القائم في معظم الدول المتخلفة أكثر من قربه من الوضع الحالي القائم في الدول المتقدمة. وإذا عُممت مستويات استهلاك دولة متخلفة حاليا فسيكون، ذلك أكثر استدامة بوضوح، وإلى حد بعيد من استخدام استهلاك دولة متقدمة، وهناك شؤون أخرى أيضا تقدم فيها الدول

المتخلفة غالبا، إن لم يكن دائما، نموذجا أفضل من الدول المتقدمة: فمثلا، المثابرة في بعض الأماكن على أشكال أكثر قابلية للاستدامة من الإنتاج الزراعي، وتغذية صحية، تعتمد على تناول الخضراوات أقل تكلفة في مواردها، وهناك بعض الأمثلة تبين المحافظة على الحقوق العامة بشكل أفضل، وأمثلة أخرى حيث آليات التكافل الاجتماعي وإعادة التوزيع الأكثر سلامة.

إن التنمية الموجودة فعلا بعيدة جدا عن التنمية الإنسانية المستدامة، لدرجة أن هدفا كهذا قد يكون بعيدا على الأقل كبعد موقع الدول المتقدمة الحالي عن الدول المتخلفة، و التنمية في هذا السياق هي شيء لم يحدث بعد في أي مكان، وهي لذلك هدف قائم في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

٢- يميل المفهوم التقليدي للتنمية إلى افتراض الرفاهية كنتاج جانبي، وهذا يصبح أمرا أقل قدرة على الإقناع مع مرور الوقت. يبدو أن أمر تحسين رفاهية الإنسان على أسس ثابتة وآمنة يتطلب تعريفا واضحا له، وأن يصبح هدفا رئيسيا للتنمية، وأيضا قائما في كل الدول المتقدمة والمتخلفة، عندها يصبح التغير الاقتصادي والإنتاجي نتاجا جانبيا لدعم تحسين الرفاهية.

٣- تتضمن الانتقادات الجديدة للتنمية، بطرق مختلفة، فكرة أن الوحدة المناسبة للتنمية هي بلد أو أمة، ما دامت التنمية هي تلبية لحاجة اجتماعية فلها عدة وحدات مناسبة: الفرد، العائلة، القرية، المدينة، المجموعة الاجتماعية المعرفة بمنشأ عرقي ما، أو الجنس، أو العلاقات الجنسية، أو العمر.. وهكذا.

وبينما نجد أنه من المناسب أن تحمل حكومات الدول على عاتقها واجبات مهمة في تنشيط التنمية البشرية، فلا قوة الدولة ولا وسطية المستوى المادي داخل بلد ما مؤشران مناسبان للتنمية. تفرض إمكان الاستدامة، أيضا واجبات على الحكومات الوطنية، ولكنها تدل أيضا على مستويات أخرى لازمة من التحليل، يمكن تطبيق مبدأ الاستدامة محليا وعالميا وفي أي مكان آخر بينهما (جاكوبس ١٩٩١: ٩٦ ـ ٨). ربما يجب أخذ القرارات الأكثر عزما في دراسة الاستدامة بشكل عالمي. فربما تكون بعض أفعال أمة منفردة عديمة الجدوى إلا إذا كانت جزءا من اتفاقيات عالمية مدعمة. وينطبق الشيء نفسه محليا فيما يتعلق بالقرارات الوطنية... لكي تكون الاستدامة معقولة. فهي تتطلب العمل والتغيير على كل هذه المستويات معا.

٤ـ افترض جدل التنمية القديم بطريقة أو بأخرى أن التنمية العالمية وفق النموذج القديم ممكنة، ويبدو واضحا الآن أن الأمر ليس كذلك، ويترتب على هذا أنه ما دامت الدول النامية حافظت على أسلوبها اللاعالمي في المعيشة فإنها ستمنع التنمية عن أي مكان آخر بلكتا الطريقتين الصريحة والخفية.

٥ ـ يجب لذلك نبذ الافتراض المشترك الخامس لهذا الجدل مع الرابع: وهو أن مساواة مستويات التنمية يمكن أن تحدث دون تخفيض كبير في الموارد المستخدمة من قبل الدول الغنية والمتقدمة، وإذا كانت الاستدامة تجعل من الواضح أن إعادة توزيع كهذا يجب أن تحصل فإن الافتراض المشترك الثاني يقترح أن تخفيض استخدام الموارد والتلوث لا يستلزم بالضرورة إنقاص مستوى تلبية الرفاهية، على رغم أنه قد يعني تخفيض إنتاج المواد وإنقاص إجمالي الناتج الوطني.

وحتى في غياب إعادة التوزيع هذه، فما زال من المعقول لشعوب الدول المتخلفة أن يحاولوا إنشاء أشكال من التنمية الإنسانية المستدامة، يمكنهم على الأقل تحقيق مكاسب فيما يخص الرفاهية والاستدامة المحلية، ولكنهم لا يتوقع منهم القيام بتضحيات بالمواد من أجل المساهمة في الاستدامة العالمية، إذا كان ذلك معرضا للإتلاف دائما بواسطة أساليب المعيشة لقسم من سكان الدول الغنية المتقدمة.

من يريد التنمية؟ مشكلة السائق

إن الدرجة الهائلة من اللامساواة المادية الموجودة في العالم اليوم، بين وضمن الدول هي قوة وضعف للمطلب المنشود للتنمية الإنسانية المستدامة، في آن معا، إنها قوة لأنها تعني وجود مجال لقدر كبير من إعادة توزيع الموارد، وينجم عن ذلك في الوقت نفسه فقدان قلة قليلة لجزء مما يملكونه، وربما تحصل الأكثرية المحرومة على أكثر مما تحتاج إليه. ويمكن أن تنقص الكمية الإجمالية من الموارد المستخدمة، تاركة كمية أكبر لاستخدام أجيال المستقبل، ويكمن الضعف في أن هذه الأقلية هي نفسها التي تحتكر معظم القوة السياسية والعسكرية والثروة الاقتصادية التي تستخدمها لتحافظ على حصتها، ولا توجد إشارة إلى أن هذه الأقلية، مثل أي أقلية أخرى في التاريخ، سوف تتخلى طوعا عن امتيازاتها، إذ يبدو من المستحيل أن نتخيل أن العالم يمكن أن يسير بعيدا باتجاه التنمية الإنسانية المستدامة من دون تدويل القوة وإزالة الثروة من يد هذه الأقلية. وهكذا، فالتنمية مهمة تتطلب عملا سياسيا جماعيا راديكاليا. إذا فكرنا في السيارات

والطرقات في الخرائط والأمكنة المقصودة، فسنجد أنفسنا في خطر التقليل من مشكلة التنمية إلى مشكلة فنية بينما من المهم معرفة العلاقة بين الواقع الفعلي والإمكانية الموضوعية، بتعبير آخر أن يكون لدينا حس الاتجاه، تبقى مسألة السيارة والطريق (السياسات والأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية المناسبة) والأهم من كل ذلك مسألة السائق (كيفية إدارة وتوجيه عملية تنموية سياسيا)، فهذه المسائل تتعلق بعضها ببعض بشكل وثيق. تتطلب فكرة التنمية الإنسانية منطقيا، مساهمة شعبية وديموقراطية، مساواة وعدالة كجزء من الغاية وكجزء من شروط الرحلة. بتعبير آخر، التنمية ليست مجرد الغاية، إنها أيضا عملية الوصول إليها.

لو كان هذا صحيحا بالنسبة إلى الجزء الإنساني من التنمية الإنسانية المستدامة، فقد يكون صحيحا أيضا بطريقة مختلفة بالنسبة إلى الجزء الخاص بالاستدامة. إن جزءا من سبب عدم الاستدامة هو ابتعاد الأغلبية عن أخذ دور كامل وواع في القرارات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية. إن المعرفة البيئية للناس الذين يعيشون وينتجون في ظل ظروف متخلفة جدا وقدرتهم على الحياة بتكافل معقد مع البيئة أمر مدهش للغاية ويتعارض مع الجهل والعداء تجاه البيئة الناتج عادة عن التنمية.

القاعدة السياسية لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة التي حاولت رسم خطوطها في هذا الفصل لابد أنها تبدو كتحالف سريالي بين هؤلاء المبعدين عن فوائد التنمية الموجودة فعليا: أي الأجيال التي لم تولد بعد والفقراء الأحياء المطرودين، ولكن «سريالي» لا يعني بالضرورة غير منطقي، إن الأمل الوحيد لإعادة التوزيع باتجاه المستقبل هو إعادة توزيع راديكالية بعيدا عن الأغنياء في الوقت الحاضر، إذا كانت المساواة الأكبر شأنا في الوقت الراهن هي أحد الاهتمامات التقليدية للسياسة الحمراء، فإن المساواة الأكثر أهمية بين الأجيال خاصة، ضرورية للسياسة الخضراء الجديدة، ولكن ليس كل الحمر خضرا حتى الآن، ولا يبدو أن كل الخضر سيصبحون حمرا. إن مستقبل التنمية الإنسانية المستدامة يعتمد على مزيج أعمق للألوان.

ملاحظة:

معهد الموارد العالمية ١٩٩٢، صفحة ٣٦، من أجل ملخص لعدد من الدراسات تصل لمثل هذه النتيجة.